بري يقود اتصالات للتهدئة بين الحريري وعون عشية الحوار

نصرالله دعا الاكثرية لترشيح عون وأخذ الجواب على الطاولة: البعض ليس مستعجلاً على تحرير مزارع شبعا بل على نزع السلاح

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

قبل ايام من استئناف الحوار الوطني في مجلس النواب الجمعة المقبل، باشر رئيس البرلمان نبيه بري سلسلة اتصالات لتهدئة الاجواء بين بعض المتحاورين في ظل تصاعد الحملات بين «تيار المستقبل» الذي يرأسه النائب سعد الحريري و«التيار الوطني الحر» الذي يرأسه العماد ميشال عون بعد سجال لا يقل اهمية بين «حزب الله» والحزب التقدمي الاشتراكي.

وفي اطار التهدئة، اتصل الرئيس بري بكل من النائبين الحريري وعون وتمنى عليهما تخفيف التوتر والحملات المتبادلة.

واولى ثمار الاتصالات امتناع نواب «تيار المستقبل» عن الدخول في السجالات بطلب من الحريري، في وقت التقى بري في عين التينة القيادي في «التيار الوطني الحر» جبران باسيل، الذي قال بعد اللقاء: «أكدنا في هذا اللقاء تمسكنا بالحوار وفي إستمراره على الرغم من كل السجالات التي تحصل في البلد، والتي نعتقد أن أساسها هو التلطي وراء الاخفاقات التي تسبب بها البعض الذي طرح مشاريع لا يمكن تحقيقها، وفي النتيجة هذا الحوار حقق أموراً أساسية في البلد، وحقق إتفاقاً على مواضيع خلافية توحد حولها اللبنانيون، وصحيح إنه لا يزال ينقص طريقة تنفيذها وإمكانية تنفيذها عبر حكومة تكون قادرة وتملك الاهلية والقدر التمثيلي الكافي لكي تواجه الداخل والعالم بمصداقية كافية لتحقيق ولتنفيذ إتفاق أجمع عليها اللبنانيون». غير أن بيان «تكتل الاصلاح والتغيير» الذي انعقد عصراً برئاسة عون انتقد الحكومة بشدة محذراً «من تفجير انتفاضة شعبية لا أحد يستطيع احتواءها أو معرفة عواقبها الوخيمة، ومن تضمين ورقتها المزعومة اصلاحية المزيد من الضرائب والرسوم على الطبقات الفقيرة». وعشية الحوار الذي يبقى على جدول اعماله موضوعا رئاسة الجمهورية وسلاح المقاومة، بدا أن هناك علامة استفهام حول مصير بعض النقاط التي تمّ الاتفاق عليها ولاسيما في موضوع مزارع شبعا بعد اعلان الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن المتحاورين لم يجمعوا على ترسيم الحدود في المزارع بل على تحديد منطقة مزارع شبعا، وأن الترسيم يتم بعد التحرير.

وجاء كلام نصرالله بعد الحديث عن عدم موافقة سورية على السير بما أجمع عليها اللبنانيون في مؤتمر الحوار.

وأعلن نصرالله «اننا سعداء بأن تحظى مسألة مزارع شبعا بهذا الضجيج الاعلامي والدولي والقمم العربية والبيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية، لماذا سعداء؟ لأنه لو لم يكن في لبنان مشكلة تحتاج امريكا واسرائيل الى حلها واسمها سلاح المقاومة لما كان أحد تذكّر شيئاً اسمه مزارع شبعا». ورأى «أن البعض ليس مستعجلاً على تحرير مزارع شبعا بل هو مستعجل على نزع سلاح المقاومة».

واضاف نصرالله في موضوع البحث بالسلاح «اذا كنا نريد الوصول الى نتائج ولا نريد الدخول في حوار طرشان، اذا دخلنا الى طاولة حوار على قاعدة أن لدى بعض منا التزامات وتعهدات مع جهات دولية وهو يحاول أن يفي بهذه الالتزامات لن نصل الى نتيجة».

وفي الموضوع الرئاسي الذي يبقى معقداً وبات هناك شبه تسليم باستمرار الرئيس اميل لحود في موقعه بسبب عدم الاتفاق على البديل قال نصرالله «ان حزب الله حتى اللحظة لم يسم أي مرشح.. نعم عرضت علينا أسماء لم نقبل بها وهناك أسماء قلنا إنها قابلة للنقاش».

واتهم الامين العام للحزب الاكثرية بمحاولة الايقاع بين حزب الله وحركة أمل من جهة والتيار الوطني الحر من جهة اخرى من خلال التركيز على عدم ترشيح العماد عون الى الرئاسة فقال «اذا نحن رشحنا العماد عون سيفتلون العالم ليقولوا إن عون هو مرشح حزب الله الارهابي، فإذا كانت قوى 14 شباط (فبراير) مقتنعة بترشيح عون الى الرئاسة فلتقل ذلك على طاولة الحوار وتأخذ منا الجواب».

وكان مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو أكد رداً على العماد عون «نريد رئيساً للبنان عاقلاً ومتزناً، حكيماً وحكماً، وليس طرفاً وعاملاً على تعميق الخلافات الطائفية على ارض لبنان». أضاف «ان ماضي الرئيس رفيق الحريري يشرّف لبنان كله لان يديه لم تتلوثا بالدماء البريئة، بل امتازت بالعطاء والسخاء والبناء، فهو المحرر الاول، لانه اعاد الوطن الى مكانه التاريخي والحضاري. ولولاه لما كان هناك وطن بل كانت هناك كانتونات ممزقة، متصارعة وطائفية». وتابع: «إذا كان عون يهاجم الرئيس الشهيد ويحمله ما حدث في حقبة الوصاية التي فرضت نفسها على الوضع اللبناني بأكمله، وطردت الجنرال من بعبدا وهرب ناجياً بنفسه، فان الرئيس الحريري يمتاز بين السياسيين اللبنانيين انه اعاد بناء لبنان الذي دمره الاخرون، وانه ظل في المواجهة حتى استشهد ولم يهرب من الساحة كما فعل غيره».

وأردف «كلما تهافت الجنرال عون الى كرسي الرئاسة ابتعدت عنه الرئاسة، وكلما تقرب من العهد القديم خسر قاعدته الشعبية اكثر فأكثر».

في المقابل، دعا عضو «كتلة الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله «الى اخراج كل الملفات الخلافية من السجال الاعلامي والسياسي ومن تبادل الشتائم والعودة الى طاولة الحوار لانها المكان الصحيح لمعالجة جميع القضايا والمشكلات».

مشدداً على ان «استمرار التسخين والتصعيد الاعلامي على اكثر من صعيد من شأنه ان يعطل فرص نجاح الحوار الذي نحرص عليه باعتباره مصلحة لبنانية لا بديل عنه مهما ارتفعت حدة السجالات والمناكفات لانها توتر الوضع الداخلي وتؤثر على الشارع وعلى الوضع الاقتصادي وعلى فرص الاستثمار اذا ما بقي هناك من فرص».

وقال عضو «كتلة التحرير والتنمية» النائب علي حسن خليل «ان الحوار الوطني الداخلي يفرض علينا جميعا ان نستمر في مناخ التهدئة والانفتاح على بعضنا البعض وتجاوز ما يعيق وما يؤسس لاشكالات وما يعمق اشكالات قائمة»، مضيفاً: «ان ما نسمعه اليوم من جدل سياسي مرتفع المستوى لا يخدم اياً من الفرقاء ولا يخدم منطق الحوار وليس في خدمة تعزيز منطق التوحد الداخلي».

وعلى خط مواز، انتقد البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير السجال بين بعض الفاعليات المارونية التي اتخذت من بكركي منبراً لها ويقصد العماد عون ونجل الرئيس الراحل رينه معوض.

وقال صفير «نرى تراشقاً بين الزعماء الموارنة، وأحياناً ينتهزون فرصة الصحافة التي في هذا البيت ويأتون ويتراشقون منه، فتسوء الامور اكثر فأكثر، ويظن السامعون اننا موافقون، لكننا لسنا موافقين على الاطلاق على هذا التراشق».

طاولة الحوار الوطني في مجلس النواب (صورة من الارشيف)

لقاء الاحزاب والفصائل مرتاح لاتفاق الحركة وفتح

قنبلة على منزل عضو في «حماس» في صور

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

أفاد بيان لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» ـ منطقة صور عن تعرض منزل المسؤول السياسي لحركة «حماس» في مخيم الرشيدية الاخ علي مرة لالقاء قنبلة، مما ادى الى حدوث اضرار مادية في منزله والمنازل المجاورة. وقال البيان «اننا في حركة «حماس» نعتبر هذا الاعتداء محاولة اغتيال ومؤشراً خطيراً على استهداف الامن داخل المخيمات الفلسطينية وداخل الوسط الفلسطيني، ويصب في خانة الضغوط التي تمارس على الشعب الفلسطيني. ونهيب بالجميع من فصائل وفعاليات ومؤسسات وجماهير، بتحمل مسؤولياته في هذه المرحلة الدقيقة».

في هذه الاثناء، عقد «لقاء الاحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية» اجتماعاً دورياً في صيدا، في مقر التنظيم الشعبي الناصري. واصدر المجتمعون البيان الآتي: توقف المجتمعون امام ما يجري في فلسطين في الاونة الاخيرة، وابدوا ارتياحهم الكبير للاتفاق الذي جرى بين حركة «حماس» وحركة «فتح» لتفويت الفرصة على العدو الصهيوني الذي يسعى جاهداً لضرب الانتفاضة في فلسطين والمحاولة الدائمة لتفكيك الوجه الفلسطيني الداخلي.

ودعا المجتمعون الى «تغليب لغة الحوار في لبنان ووقف لغة التصعيد الاعلامي». معتبرين ان زيارة الرئيس السينورة الى امريكا هي رهان في غير مكانه «لان الدور الامريكي المشبوه التي تقوم به الادارة الامريكية في المنطقة وفي لبنان لا يهدف الا خدمة المصالح الامريكية». ولمناسبة ذكرى اعتقال عميد الاسرى في السجون الاسرائيلية سمير القنطار، وجه اللقاء التحية للاسير البطل ولحزبه وللشعب الفلسطيني المقاوم، معاهدا على العمل الدائم والسعي لاطلاقه والمعتقلين العرب كافة في السجون الاسرائيلية. وابدى اللقاء ارتياحه للمحاولة الايرانية الجادة لايجاد توازن استراتيجي في المنطقة في وجه العدو الصهيوني، معتبرا «ان ما تسعى اليه ايران هو لمصلحة القوى المناهضة لامريكا وسياستها العدوانية في المنطقة».

واكد ان تقرير لارسن «يجانب الكثير من الموضوعية والحقيقة، وهو منحاز الى مطالب العدو الاسرائيلي والادارة الامريكية ويعبر عن تدخل مباشر في الكثير من القضايا الداخلية».

فرنسي من اصل لبناني يرفع دعوى خطف وتعذيب بعد اعتقاله في سورية

■ جينفيلييه (فرنسا) ـ اف ب: اعلن فرنسي من اصل لبناني اعتقل خطأ في سورية طوال احد عشر يوما، انه رفع دعوى ضد مجهول امام القضاء الفرنسي «للتطاول على الحريات الفردية والخطف والاحتجاز والتعرض للتعذيب والاعمال الهمجية».

وروى شارل فرحات (42 عاما) التاجر في مدينة جينفيلييه في ضاحية باريس الاحد لوكالة فرانس برس كيفية اعتقاله خطأ عند الحدود اللبنانية السورية في ايلول (سبتمبر) 2005.

كان شارل وهو اب لاربعة اولاد يمضي اجازته مع عائلته قرب بيروت في لبنان، وقرر في الخامس من ايلول (سبتمبر) 2005 ان يزور دمشق برفقة ابني شقيقه. وعبر قريباه الحدود من دون مشاكل فيما اثار شارل فرحات الذي يحمل جواز سفر فرنسيا اهتمام عناصر الجمارك. وقال «عادوا ببطاقة حمراء كتب عليها اسمي واسم عائلتي ولكن مع اختلاف في مكان الولادة وتاريخها».

واستمر استجوابه ساعات عدة من دون ان يعرف تهمته.

وفيما عاد ابنا شقيقه الى بيروت حيث ابلغا السفارة الفرنسية بالامر، نقل فرحات الى سجن في دمشق وقيل له «انس فرنسا، سننقلك الى المركز 235».

وامضى فرحات في السجن احد عشر يوما حيث تعرض «للضرب والاهانات» داخل «زنزانة لا تتجاوز مساحتها اربعة امتار مربعة مع اربعين معتقلا اخرين».

وقال «استجوبوني عن زياراتي السابقة لسورية علما انها كانت زيارتي الاولى، وارادوا ايضا ان يعرفوا كيفية حصولي على جوازي الفرنسي».

ثم افرج عن فرحات من دون اي تفسير، واكد انه استعاد حريته بفضل علاقات عائلته وليس اثر تدخل السفارة الفرنسية.

ومع عودته الى فرنسا، اتصل فرحات بالاتحاد الدولي لحقوق الانسان ورابطة حقوق الانسان اللتين تقدمتا معه بشكوى امام محكمة نانتير قرب باريس.

ومنذ عودته، يتلقى فرحات علاجا في المستشفى لانه يعاني مشاكل في ظهره، ويعجز عن النوم من دون ادوية كما يعاني فقدانا موقتا للذاكرة.

واكد انه يريد خصوصا ان يفهم «اسباب عدم تدخل فرنسا» لمساعدته.

منتدى الاتاسي يدعو الى الكشف عن مصير علي العبد الله المعتقل في سورية

■ دمشق ـ اف ب: وجه مجلس ادارة منتدى الاتاسي نداء تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه امس الاثنين للكشف عن مصير الكاتب علي العبد الله الذي اعتقل منذ شهر.

ووجه البيان الى «كافة الهيئات المدنية والمنظمات الحقوقية السورية والعربية والعالمية للتضامن والكشف عن مصير العبد الله وولده محمد الذين اختفيا منذ شهر كامل وبعد حوالي اسبوع من اعتقال الابن الاخر له عمر».

واضاف ان اعتقال العبد الله تم «لابسط الاسباب كحالات عارف دليلة ورياض درار ومسعود حميد وكمال اللبواني ونزار رستناوي ومحمد غانم وحبيب صالح وعبد المغيث حباب وغيرهم كثيرون».

واكد البيان ان «اعتقال العبد الله وابنائه والاخرين فعل مقصود لاعادة زرع الخوف والرعب التقليدي في المجتمع ومحاولة لاكمال مسلسل الحصار والضغوط الخارجية بحصار وضغوط داخلية تخنق الشعب وقواه الحية».

وقال ان «العبد الله هو قضية كل مواطن سوري يتطلع للتمسك بأبسط حقوقه (...) كانسان في اي بقعة من العالم يحترم حق الحوار والاختلاف ويؤمن بحرية الرأي والتعبير».

وكان ناشطون في مجال الدفاع عن حقوق الانسان اعلنوا في 23 آذار (مارس) ان اجهزة الامن السورية اعتقلت الكاتب علي العبدالله الذي كان اوقف خمسة اشهر في 2005، من منزله في قطنا (25 كم غرب دمشق) مع ابنه محمد وابن عمه صلاح العبد الله. وقالت المنظمة السورية لحقوق الانسان في بيان ان «عناصر المخابرات داهمت منزل الكاتب السوري الاستاذ علي العبدالله والد الطالب الجامعي عمر العبدالله المعتقل منذ اربعة ايام لاسباب لم تتضح بعد».

وقبل ذلك، اعتقلت السلطات الكاتب السوري في ايار (مايو) 2005 بعد ان تلا رسالة باسم قيادي في جماعة الاخوان المسلمين المحظورة خلال لقاء في نادي الاتاسي السياسي خصص للاصلاحات في سورية.

رئيس طائفة الموحدين الدروز في لبنان يدعو الى الغاء الحدود بين سورية ولبنان

■ دمشق ـ ا ف ب: دعا بهجت غيث شيخ عقل الموحدين الدروز في لبنان في تصريحات نشرتها صحيفة «البعث» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في سورية امس الاثنين، الى الغاء الحدود بين لبنان وسورية.

ونقلت الصحيفة عن غيث الذي زار مقام عين الزمان في محافظة السويداء (105 كلم جنوب دمشق)، دعوته الاحد الى «الغاء الحدود بين البلدين وليس ترسيمها»، مؤكدا ان ذلك «يأتي ضمن منطق العقل والعيش السليم بصفاء ومحبة ومصلحة واحدة وامتلاك القرار وفق التوعية والتوجيه والارشاد».

واستنكر غيث الذي كان يتحدث بحضور عدد كبير من رجال الطائفة الدرزية في سورية، بحسب الصحيفة «مشاركة بعض الاطراف اللبنانية في التآمر على سورية ولبنان خدمة للمخططات الخارجية». ودعا الى «التخلص من شرور المنحرفين الذين يتآمرون عليه (لبنان) ويتظاهرون بالدفاع عن الحقيقة والحرية».

ورأى غيث ان «عددا من ابناء الطائفة» لم يسمهم «حاولوا استثمار الاحداث لمصالحهم الخاصة والتي تتعارض مع لغة العقل والمنطق وفشلوا لعدم المصداقية فأصيبوا بجنون العظمة».

واكد ان اي «انسان ينحاز ويخرج عن الخط الوطني نعتبره يمثل نفسه فقط ولا يمثل اي شريحة. خطنا ثابت وتمسكنا بالوطن لا يتغير ونحن اعداء لاعداء الوطن اينما وجدوا ولا نقبل مطلقا ولا نسمح لاحد ان يتكلم باسمنا اذا خرج عن هذا الخط». وتابع ان «اعداء الامة هم المستفيدون الحقيقيون من الهجمة المعادية على لبنان وسورية».

من جهة اخرى، رأى غيث ان «قوى 14 آذار (مارس) هي قوى ضد سورية، وضد المقاومة الوطنية اللبنانية وليس لهذا العنوان من يؤيده من قواعد حتى التقليدية والحزبية». واضاف ان «هذا المنطق مرفوض جملة وتفصيلا وهذه القوى تدفع لتغيير هوية لبنان واستحضار حرب اهلية تعمل لتفريغ الصف الوطني»، مشددا على ان «لبنان ليس جزيرة بل يعيش في محيطه العربي وحققت وحدة ابنائه انجازات كبيرة يجب المحافظة عليها».

وتابع ان «اللبنانيين ملزمون بالوحدة في ما بينهم وهي لن تتحقق الا بحوار وطني شامل».

وتتهم قوى 14 اذار (مارس) دمشق بالاستمرار في التدخل بالشؤون اللبنانية رغم انسحاب قواتها العسكرية من لبنان في نيسان (ابريل) 2005، وتشتبه تلك القوى وفي مقدمها تيار المستقبل بزعامة النائب سعد الحريري والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة النائب الدرزي وليد جنبلاط، في ضلوع الاجهزة الامنية السورية في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط (فبراير) 2005 في بيروت.

من جهته، قال الشيخ حسين جربوع رئيس طائفة الموحدين الدروز في سورية ان «عمق الثوابت التاريخية التي تربط الشعبين لا تسمح لاي جهة كانت سياسية او غيرها بزعزعة او تبديل الخط القومي بين البلدين».

محكمة اسرائيلية: السلطة الفلسطينية تعتبر دولة ولا يمكن لاسرائيل ان تطبق احكامها في المناطق التابعة لها

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

في قرار مبدئي يدخل الدولة العبرية الى متاهات قضائية جديدة في المناطق الفلسطينية التي احتلت في العام 67 قال قاضي المحكمة المركزية الاسرائيلية في القدس، بوعز اوكن انه لا يحق من ناحية قضائية لاسرائيل، ان تنفذ احكامها القضائية داخل مناطق السلطة الفلسطينية.

واعتبرت الاوساط القضائية الاسرائيلية ان القرار هو قرار سياسي، لافتة الى انه القرار الثاني الذي يصدره القاضي في مواضيع وقضايا سياسية عالقة بين اسرائيل والسلطة.

واضاف القاضي الاسرائيلي اوكن، كما فادت الاثنين صحيفة (هارتس) الاسرائيلية ان السلطة الفلسطينة تجيب على المتطلبات الاساسية التي تركب دولة، ولا يمكن تجاهل الجوانب السيادية للسلطة الوطنية. وتابع القاضي الاسرائيلي قائلا ان وظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية كجسم سلطوي تبلور بعد تنفيذ خطة فك الارتباط الاحادي الجانب عن الفلسطينيين في قطاع غزة واخلاء المستعمرات الاسرائيلية الكولونيالية هناك، لافتا الى ان الدولة العبرية تركت السيطرة في قطاع غزة في ايدي السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقال مراسل الصحيفة للشؤون القانونية يوفال يوعاز ان هذا القرار غير المسبوق اتخذ بعد دعوى قضائية رفعتها جمعية اسرائيلية تعمل في مجال شراء الاراضي والعقارات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. ورفعت الجمعية دعوى ضد الدولة العبرية والسلطة الفلسطينية واطراف اخرى بادعاء انها امتلكت اراضي في ثلاث صفقات مختلفة في قرية لبد بجانب قلقيلية. وزعمت الجمعية الاسرائيلية بحسب (هآرتس)، بأن الصفقات تمت بناء على اعلان من مختار القرية جاء فيه عن ان البائعين للجمعية، هم اصحاب الارض الاصليون.

ومضت الصحيفة قائلة ان اعلان المختار المذكورلم يكن صحيحا، ورفعت الجمعية دعوى ضد المختار من اجل استعادة المبلغ الذي دفع مقابل البيع. الا ان المختار رفض ان يدفع النقود ولقيت الجمعية الكثير من المصاعب من اجل تنفيذ الحكم.

واضاف القاضي الاسرائيلي في قراره غير المسبوق ان السلطة الفلسطينية تستجيب للأسس التي تركب دولة وفيها مساحات نفوذ وسكان وحكومة. وكلما ازدادت علامات السيادة للسلطة، مثل المكانة الدولية ومساحة تحت نفوذها وقوة النظام، وعملة خاصة، يزداد بالمقابل الشبه بينها وبين الدولة. ولا يمكن تجاهل العلامات الواضحة لسيادة السلطة في مناطق نفوذها مثل اجراء الانتخابات والعلاقات الدولية الخاصة، على حد تعبيره، كما جاء في القرار.

وقال القاضي الاسرائيلي ايضا ان الاتفاقيات المرحلية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل تضع على السلطة الفلسطينية مسؤولية امنية، التي تترجم عن طريق صلاحيات الحكم في المناطق، مشيرا الى انه لا يمكن تحميل السلطة الفلسطينية المسؤوليات ولا يعطى لها امكانية تفعيل صلاحيتها.

وتبنت المحكمة موقف المحكمة الدولية وبعدما تواجدت اسرائيل والسلطة الفلسطينية في مكانة متساوية بالنسبة للمحكمة الدولية، وعليه قال القاضي في سياق قراره ان الدولة العبرية لا تستطيع ان تفرض على السلطة الفلسطينية احكامها، مؤكدا ان دولة ذات سيادة لا يمكن لها ان تسيطر على جسم آخر ذي سيادة، ولا يمكن ان تحكمه.

وشدد القاضي اوكن انه حتى لو ان الدولة لا تعترف بسلطة ما، ولكنها ليست محصنة من ان تحترم ذلك الكيان، وبناء على ما تقدم، قرر القاضي الاسرائيلي رفض الدعوى القضائية التي رفعتها الجمعية الاستيطانية الاسرائيلية والتي طالبت بتنفيذ الحكم في الاراضي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

واشار الصحافي الاسرائيلي في معرض تقريره الى ان القاضي اياه كان قد اصدر قبل ثلاثة اشهر قرارا جاء فيه انه لا يمكن للدولة العبرية ان تفرض قانون اموال الغائبين على اراض تم احتلالها في العام 1967، او على الفلسطينيين الذين يسكنون في تلك المناطق، وتحديدا في القدس الشرقية المحتلة، اذ انه لا يمكن لاسرائيل الاعلان عن اراض في القدس المحتلة كأراضي غائبين لانه خلال الاحتلال في العام 1967 كان اصحاب الاراضي في القدس المحتلة يسكنون في الضفة الغربية.

الرئيس اللبناني يرفض دمج المقاومة بالجيش

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

أعلن رئيس الجمهورية العماد اميل لحود معارضة لبنان اقتراح دمج المقاومة الوطنية بالجيش اللبناني، واصفاً هذا الاقتراح بأنه «بدعة تعني عملياً انهاء للمقاومة والجيش معاً «كاشفاً» عن ضغوط يتعرض لها لبنان، لا سيما من بعض الدول الكبرى التي تعمل على تحقيق مصلحة اسرائيل التي لا تريد ان تعطي الفلسطينيين حق العودة.

وعندما نضعف في لبنان، يتم توطين الفلسطينيين فيه وهذا امر لا يمكن ان نرضى به». وأكد الرئيس لحود تمسكه بمعرفة الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مجدداً دعوته الى جمع الضباط الموقوفين الاربعة بالشاهد محمد زهير الصديق «لمعرفة الحقيقة»، ومتسائلاً عن دور إعلام تيار «المستقبل» في الترويج للروايات التي يطلقها الصديق.

واعتبر ان من حق الضباط الاربعة مواجهة الصديق «فاذا كانوا مرتكبين يجب محاكمتهم وانزال اشد العقوبات بهم، اما اذا لم يرتكبوا شيئاً فيجب اطلاق سراحهم في اسرع وقت ممكن». ورد الرئيس لحود على وصف رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع له بأنه «لغم»، فتساءل: «هل يحق لمن دانته المحكمة بقتل رئيس وزراء هو الرئيس الشهيد رشيد كرامي، والمهندس داني شمعون والوزير السابق طوني سليمان فرنجيه والسيد الياس الزايك وغيرهم، ان يتجاسر ويتحدث عن الغام؟» مؤكداً انه لا يجوز ان ينسى الرئيس الشهيد كرامي ويغيب عن الذاكرة. ورفض الرئيس لحود التطاول على «الاوادم»، مشدداً على ان الله اعطاه قوة للوقوف في وجه كل المغريات التي يمكن ان يتعرض لها رئيس الجمهورية. كذلك رفض الرئيس لحود القول بـ «ضعف» الرئاسة. وقال: «وسام على صدري ان الجهات المتآمرة على لبنان لا تزورني، وهذا يعني اني سائر في الطريق الصحيح».

واعتبر الرئيس لحود «ان سبب الدين يعود الى العام 1992 بعد تغيير سعر صرف الليرة، وارتفاع الفائدة على سندات الخزينة»، مؤكداً «التمسك بحق الدولة في استثمار قطاعاتها ومنها الخليوي». ودعا الى «قرار قانون جديد للانتخابات النيابية يضمن التمثيل الحقيقي ليتمكن الشعب من محاسبة نوابه، والا فإن الاخطاء ستستمر». وقد ردّ «تيار المستقبل» على رئيس الجمهورية معتبراً «أنه ينصّب نفسه مرة جديدة قاضياً ومحامياً ومحققاً في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مدافعاً عن جنرالات نظامه الامني المخابراتي الموقوفين بتهمة الضلوع في هذه القضية».

وقال «التيار» إن اللبنانيين لن تنطلي عليهم المحاولة المكشوفة التي ما برح يقوم بها رأس النظام الامني المخابراتي لاطلاق جنرالاته من السجن والتي يتضح أنها تتخذ طابع الالحاح لديه مع اقتراب انشاء المحكمة الدولية، وهذه المحاولة من شأنها أن تزيد شكوك اللبنانيين حول موقعه في السلسلة الارهابية السوداء التي شهدها اللبنانيون خلال عهده».

ظهرت مجددا كلاعب مهم مستفيدة من فوز حماس والأزمة النووية الايرانية والمستنقع العراقي

دمشق لا تزال قادرة على التدخل في لبنان بعد عام على انسحاب قواتها

بيروت ـ من سليم ياسين:

رغم مرور عام على سحب دمشق قواتها العسكرية من لبنان، لا تزال العاصمة السورية قادرة على التدخل في شؤون جارها وفق المحللين بسبب التطورات الاقليمية والتنوع السياسي والديني في لبنان.

ويرى دبلوماسي عربي ان دمشق، رغم الشكوك في تورط اجهزتها الامنية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ظهرت مجددا كلاعب لا بد من التعامل معه مستفيدة من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية والأزمة النووية الايرانية وتورط الولايات المتحدة في المستنقع العراقي.

وادى قرار مجلس الامن الدولي 1559 الذي نص على انسحاب القوات الاجنبية من لبنان والتحرك الشعبي المناهض لسورية اثر اغتيال الحريري، الى اسراع دمشق في سحب قواتها في 26 نيسان (ابريل) 2005.

ويشير الباحث اللبناني نديم شحادة الى «ان السوريين خلفوا وراءهم قنابل موقوتة تشل الحكومة اللبنانية التي تواجه جارا قويا».

ويستشهد هذا الباحث في المؤسسة الملكية البريطانية للعلاقات الدولية «شاتم هاوس» بالقدرة التي تملكها سورية على رفض المطالب اللبنانية التي تحظى بدعم الغرب والامم المتحدة.

ويقول شحادة «في البداية حاول اللبنانيون المواجهة عبر التعبئة الشعبية، لكن هذا التحالف المناهض لسورية لم ينجح في مواصلة التعبئة ولا في المحافظة على تماسكه ويبدو راهنا شبه مشلول».

والواقع ان هذا التحالف تأثر بسلسلة من الاعتداءات استهدفت سياسيين وصحافيين مناهضين لسورية، اضافة الى خروج العماد ميشال عون منه واقترابه من قوى موالية لسورية.

ولم تتمكن الاكثرية النيابية المناهضة لسورية من ان تشكل منفردة اول حكومة انبثقت من الانتخابات النيابية. فبسبب النظام الطائفي اضطرت الى اشراك حزب الله وحركة امل الموالين لسورية واللذين يحتكران تمثيل الطائفة الشيعية.

وحاليا تمتنع سورية عن تحديد موعد لزيارة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الذي استقبله اخيرا الرئيس الامريكي جورج بوش. وكان السنيورة اعرب عن رغبته في اجراء محادثات مع المسؤولين السوريين بعدما كلفه مؤتمر الحوار الداخلي بحث المسائل التي اجمع عليها الاقطاب اللبنانيون مع دمشق، وفي طليعتها ترسيم الحدود واقامة علاقات دبلوماسية. وبناء عليه، لا يزال موضوع ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا في جنوب لبنان (على تقاطع بين لبنان وسورية واسرائيل) معلقا، ومثله ضبط السلاح الفلسطيني خارج المخيمات الذي يحتفظ به اطراف فلسطينيون موالون لسورية.

ويرى دبلوماسي غربي في بيروت طلب عدم كشف هويته ان «دمشق تريد الاحتفاظ بورقة مزارع شبعا لتبقي لبنان رهينة ولتستخدم قوة الردع التي يتمتع بها حزب الله عبر صواريخه الموجهة الى شمال اسرائيل». وفي هذا السياق، اكد رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري السبت ان «المشكلة ليست في ترسيم الحدود بل في الاحتلال الاسرائيلي»، وقال «عندما ينتهي الاحتلال نتفاهم مع اللبنانيين على شبعا». اضافة الى ذلك، تتمسك دمشق بورقتين اساسيتين: سلاح الفصائل الفلسطينية في لبنان ورئيس الجمهورية اميل لحود الذي يتمتع بصلاحيات كافية لتأخير عمل الحكومة في كل المجالات.

من ناحية اخرى، طلبت السعودية التي يقلقها اتساع اعمال العنف الطائفية في العراق من زعيم الاكثرية النيابية سعد الحريري فصل ملف العلاقات اللبنانية السورية عن قضية التحقيق الدولي في اغتيال والده، واوعزت اليه باجراء اتصالات مع حزب الله.

ويشير خبير في علم السياسة طلب عدم كشف هويته الى خشية «القوى السيادية اللبنانية» من ان تدفع مجددا ثمن البراغماتية السياسية لواشنطن وباريس والانظمة العربية الموالية للغرب، وذلك رغم تأكيد الولايات المتحدة مرارا ان اي صفقة مع سورية على حساب لبنان غير ممكنة.

من جهته، يعتبر النائب في الاكثرية البرلمانية سمير فرنجية ان الحل الوحيد لاقامة علاقات «مفيدة ودائمة» بين البلدين يكون بتخلي سورية عن اسطورة «سورية الكبرى».

ويقول فرنجية «من الضروري ان تتخلص سورية من هذه الاسطورة التي يجسدها شعار شعب واحد في دولتين» والذي ترتكز عليه في رؤيتها للعلاقات بين البلدين.

ويضيف «هذا هو الثمن الذي يسمح بصياغة تسوية تاريخية تساعد على قلب صفحة الماضي وتطبيع العلاقات فعليا بين البلدين». (ا ف ب)

تقرير اسرائيلي: دول شرق اوسطية واسلامية ستسعى لامتلاك سلاح نووي بعد ايران

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

قالت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية في عددها الصادر امس الاثنين ان وزير الامن الاسرائيلي شاؤول موفاز، قرر قبل تركه وزارة الامن تبني التقرير الذي اعدته لجنة مريدور حول الرؤيا العسكرية والامنية الاسرائيلية للسنوات القادمة. يشار الى ان رئيس اللجنة دان مريدور، كان في السابق وزيرا للقضاء في الحكومات السابقة، واعتزل السياسة قبل عدة سنوات.

ويعتبر هذا التقرير، الذي استغرق اعداده سنة ونصف السنة، من اهم التقارير الامنية الاسرائيلية، خصوصا وانه يلقي الضوء على التوجهات الاسرائيلية الامنية في المستقبل القريب والبعيد. وحسب التقرير، الذي اقتبست منه الصحيفة القليل بسبب حساسيته وبسبب الرقابة العسكرية الاسرائيلية التي تمنع نشر قضايا تتعلق بالامن القومي فانه بالاضافة الى ايران، فهناك دول اخرى في منطقة الشرق الاوسط تسعى الى امتلاك اسلحة نووية، لافتا الى ان الامر يتعلق بنجاح البرنامج النووي الايراني، في اشارة واضحة الى ضرورة العمل السريع للقضاء على برنامج ايران النووي.

وقال المحلل العسكري للصحيفة الاسرائيلية زئيف شيف، المعروف بعلاقاته الوطيدة جدا مع المستوى الامني الاسرائيلي وتحديدا مع شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال ان موفاز كان قد عين اللجنة بمصادقة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اريل شارون، لكن الاخير رفض ان يكون في عضويتها وزير الامن الاسبق موشيه ارنس ورئيس جهاز الامن العام (الشاباك) الاسبق النائب عن حزب العمل عامي ايالون.

واشار شيف الى ان تقرير اللجنة صنف على انه سري للغاية، مشيرا الى انه في المستقبل ستسمح الوزارة لعدد صغير جدا من صناع القرار في تل ابيب بالاطلاع عليه. وسمحت وزارة الامن الاسرائيلية بالنشر عن اربع من توصيات التقرير اولها ان دولا شرق اوسطية اسلامية ستسعى لامتلاك سلاح نووي في حال نجحت ايران بامتلاك سلاح كهذا.

اما التوصية الثانية التي وردت في التقرير فكانت مواصلة اسرائيل لسياستها بفرض غموض حول قوتها النووية، اما التوصية الثالثة بحسب الصحيفة الاسرائيلية فقالت ان للمملكة الاردنية الهاشمية اهمية استراتيجية بالنسبة لاسرائيل ويتوجب مساعدتها على الاستقرار. علاوة على ذلك اوصت اللجنة بتحويل مجلس الامن القومي الاسرائيلي الى ما اسمته في توصياتها هيئة اركان مركزية للحكومة الاسرائيلية. واشارت الصحيفة الاسرائيلية الى ان التقرير خصص احد فصوله الكبيرة لما وصفه بالتهديد النووي على اسرائيل وجاء فيه ان بمقدور ايران اشعال كل الشرق الاوسط وتشكل تهديدا وجوديا على اسرائيل، معتبرا ان الجمهورية الاسلامية هي اكبر خطر استراتيجي على الدولة العبرية.. وتطرق التقرير ايضا الى شكل الرد الاسرائيلي في حال حاولت ايران تنفيذ تجربة نووية من ان توضح «هآرتس» ماهية الرد.

وجاء في التقرير ان عملية صنع القرار في اسرائيل تنطوي على خلل ولا يتم اجراء بحث عميق وجدي في القضايا الامنية ولذلك يقترح التقرير ان يقوم بهذه العملية مجلس الامن القومي قبل اتخاذ الحكومة قرارات امنية وان يشمل ذلك تشكيل لجنة فرع